ME NA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

العوامل التي ساهمت في إفشال الربيع العربي!

إعداد مركز أبحاث ودراسات مينا

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي:

إن لفشل الربيع العربي أسباب كثيرة ومتعددة، ذاتية وموضوعية، من الذاتية ضعف المعارضات العربية وقوة الدولة العميقة وعنف الاستبداديات المفرط؛ وعدم تماسك المجتمعات.

وأما الموضوعي فإن العامل الخارجي ممثل ببعديه الإقليمي والدولي، لعب دوراً كبيراً في هذا الإفشال.

وهذا ما ستركز عليه ورقتنا هذه، نظراً للدور الهائل الذي لعبته هذه القوى، سواء في الإطاحة ببعض الدكتاتوريات لصالح صنع بدائل خاصة بها، أو لجهة الوقوف إلى جانب بعض الدكتاتوريات ومنع سقوطها.

كما ستحاول هذه الورقة تلمّس بعض الأدوات التي استخدمتها تلك القوى في إجهاض الربيع العربي؛ ومنع وصوله إلى مساراته السعيدة، وصولا إلى مساءلة «القوى الديمقراطية الغربية» عن الدور الذي لعبته في الربيع العربي ومحاولة فهم المقاربات التي انطلقت منها في التموضع الذي أخذته.

من خلال المحاور التالية:

- المدخل:
- دور العسكر في إفشال الربيع العربي!
- دور العامل الخارجي في إفشال الربيع العربي!
- الدول الإقليمية ودورها في إفشال الربيع العربي!
    - أولاً: الموقف الإيراني
    - ثانياً: الموقف التركي
    - ثالثاً: موقف دول الخليج من الربيع العربي
    - رابعاً: الموقف الإسرائيلي
- الحسابات والمصالح التي دفعت الغرب للمساهمة بإفشال الربيع العربي

المدخل:

مع قيام عبد الفتاح البرهان بانقلابه على الوثيقة الدستورية في السودان، يكون الربيع العربي قد وصل إلى نقطة بات ما بعدها محدّداً بمجموعة من المحددات التي يصعب تجاوزها، بغض النظر عمّا ستكون عليه نتيجة الاحتجاجات التي اندلعت في شوارع الخرطوم ومدن أخرى ضد الاحتجاج، سواء أعيدت السلطة إلى الحكم المدني بمشاركة العسكر؛ أو بقي العسكر في السلطة، لأن القادم يوحي بأنه حتى لو نجح الخيار الأول، فإن المرحلة المقبلة هي مرحلة لن يتمكن فيها أي حكم مدني في شرقنا البائس من ترسيخ نفسه، أو السير بسلاسة نحو الدولة المنشودة دون منغصات العسكر الذين يسعون إلى العودة إلى السلطة بكافة الطرق، وإن لم ينجحوا في ذلك يبقى هدفهم منع المدنيين من الحكم ولو جاءت الفوضى.

دور العسكر في إفشال الربيع العربي!

كان للعسكر دور عملي وكبير في فشل الربيع العربي، ففي تونس وقف الجيش خلف قيس سعيّد حتى الآن، وفي مصر نجحت «جمهورية الضباط» في الاستيلاء على السلطة بقبضة؛ بطرقةٍ أشدّ مما كانت في عهد مبارك، وفي سورية وقف الجيش إلى جانب النظام؛ بسبب تماهي العسكر مع رأس السلطة في سورية بالمطلق، وفي اليمن تراجعت قوة الجيش لصالح صعود المليشيات، وفي الجزائر نجح العسكر في تعويم عبد المجيد تبون، وفي المغرب نجح المخزن وقبضته الأمنية في إجهاض الانتقال الديمقراطي، وصولاً إلى السودان بانقلابها الأخير.

دور العامل الخارجي في إفشال الربيع العربي!

سنحاول في هذه الفقرة تقديم دراسة عامة للتدخلات الخارجية (إقليمياً ودولياً) في الربيع العربي ضمن سياقاتها التي جرت بها، لتكوين صورة عن حجم هذه التدخلات؛ والدور الذي لعبته في مسار الربيع العربي، ما يجعل أمر تحليلها أكثر يسراً لاحقاً.

إذا افترضنا أن الربيع التونسي، كان مباغتاً لجهة الانفجار المفاجئ والسرعة التي توسعت بها حركة الاحتجاجات ثم السرعة التي رحل بها بن علي أيضاً، يمكن القول إن تونس ربما كانت البلد الوحيد الذي لعب التدخل الخارجي دورا بارزاً في عملية التحول التي جرت عام ٢٠١١، وهو ما لفت انتباه القوى الخارجية إلى التحولات الجارية، فبدأت تعد أدواتها ليكون لها دور في التحولات الجارية التي يمكن لمسها بوضوح بدءاً من ثورة مصر، حيث لعب الموقف الأميركي دوراً واضحاً في عملية الإطاحة بحسني مبارك، لأن القراءة الأميركية لما جرى كانت تقول إن النظام المصري استنفد دوره كحامي للمصالح الأميركية في المنطقة! وبات عبئاً على رعاته الدوليين.

هذا بخلاف الموقف الخليجي الذي طالما عمل وسعى للإبقاء على نظام مبارك؛ كما تشي مذكرات الرئيس الأميركي باراك أوباما المعنونة ب «الأرض الموعودة»، في حين كانت مواقف كل من تركيا وإيران (كقوى إقليمية) مرحبّة بما يجري في أرض الكنانة، كل من موقع مصلحته، إضافة إلى أن بعض دوائر القرار الأميركي في ذلك الوقت كانت ميالة لإعطاء فرصة للإسلاميين في السلطة؛ ظنّا منها أن النموذج الإسلاموي المصري قد يشكل «أنموذجاً تركياً» جديداً، وهو ما ثبت فشله بعد وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة، وحدوث التحولات السريعة في ثورة ليبيا التي حسمها تدخل حلف الأطلسي بشكل مباشر، لنكون أمام أول حالة في الربيع العربي لعب العامل الخارجي دوراً مباشراً وفاعلاً بها، مما أعطى زخماً للساحات الأخرى وجرأة للقوى الخارجية والإقليمية الأخرى؛ لتبدأ التحرّك تجاه حماية مصالحها.

فالمملكة العربية السعودية عملت على إجهاض الربيع البحريني عبر التدخل العسكري المباشر وبغطاء غربي مباشر، نظراً لما تحتله منطقة الخليج من أهمية استراتيجية لها علاقة بالصراع مع إيران من جهة، واستقرار أسعار الطاقة ودورها في توازن الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، كما لعبت المملكة العربية السعودية دوراً بارزاً في رعاية انتقال السلطة في اليمن سعياً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مصالحها عبر إجبار علي عبد الله صالح على الاستقالة، وسعياً لقطع الطريق على إيران التي كان لها هي الأخرى حساباتها للتمدد، فدعمت الحوثيين وعلي عبد الله صالح المخلوع! لتتحول اليمن إلى ساحة تدخلات دولية؛ أدت إلى ولادة التحالف العربي المدعوم خليجياً مقابل الدعم الإيراني للحوثيين، وهو الصراع الذي انتقل إلى ليبيا حيث أضحى لكل لاعب محلي داعم خارجي؛ وأيضاً إلى سورية التي تحولت ساحة أخرى من ساحات الصراع المحلي والدولي بعد استخدام كل من الصين وروسيا للفيتو بمواجهة الغرب؛ بعد شعورهم بأنهم طعنوا من الخلف في المسألة الليبية، فتحولت سورية إلى مسألة كسر عظم محلي وإقليمي ودولي، لتتكاثف التدخلات الدولية.

وما زاد من حدّة التدخلات الدولية هذه انقسام دول الخليج بين محورين، أحدهما داعم للإسلامويين، والآخر داعم للقوى العلمانية أو العسكر، وقد ازداد هذا الصراع حدّة بعد الأزمة الخليجية والتحوّل الذي جرى في الموقف الأميركي تجاه الإسلامويين بعد مقتل السفير الأميركي في ليبيا وصعود داعش في سورية والعراق.

فأصبحت المعسكرات الإقليمية واضحة بين محور إيران ومحور قطر وتركيا ومحور السعودية وباقي دول الخليج، وقد عملت هذه القوى كل من موقعها على محاربة كل الخيارات المدنية والسلمية والديمقراطية في الربيع العربي، مدفوعة بخوفها من تمدد الربيع العربي؛ ودفاعاً عن مصالحها الاقتصادية في المقام الثاني، ونزولاً عند مشاريعها (أو لنقل أوهامها) الإمبراطورية، خاصة فيما

يتعلق بتركيا وإيران.

فكان لتصادمها في ساحات الآخرين دوراً مخرباً يمكن قراءة تجلياته الكارثية بوضوح في سورية واليمن وليبيا، وتجلياته الارتدادية في قتل السياسة ودعم الثورات المضادة؛ والانقلابات في الجزائر وتونس ومصر والسودان، خاصة بعد أن أصبح العنصر الدولي، إما منكفأ (مثل موقف الاتحاد الأوروبي في سورية) أو منخرطاً بقوة كحال روسيا في سورية وليبيا. وأخيراً وقوفها إلى جانب الانقلاب في السودان، وأيضاً الموقف الفرنسي والإيطالي والألماني في ليبيا، لتكون نتيجة هذه التدخلات الإقليمية والدولية إجهاض الخيارات الديمقراطية لصالح عودة الاستبداد أو أنظمة هجينة تجمع بين العسكر والمدنيين ظاهراً؛ فيما تبقى الغلبة للعسكر عملياً وواقعياً.

الدول الإقليمية ودورها في إفشال الربيع العربي!

انطلقت المواقف الإقليمية تجاه الربيع العربي من عدّة محددات، دفعت كل قوة إقليمية لاتخاذ هذا الموقف أو ذاك، وسنحاول هنا قدر الإمكان قراءة موقف كل قوة على حدة.

أولاً: الموقف الإيراني:

تحكم سياسة الموقف الإيراني مما جرى في السنوات العشر الأخيرة عدة مسائل، يمكن إجمالها بالآتي، حماية النظام الإيراني المحاصر غربياً ودولياً عبر العقوبات الأميركية، وتصدير الثورة الإيرانية إلى دول الجوار باعتبار إيران دولة دينية تقوم على التمدد والسعي لاستعادة مجال نفوذها الإمبراطوري، لأن العقلية الحاكمة في إيران، وربما العقل الإيراني أيضاً، لا يزال محكوماً بأبعاده الإمبراطورية القائمة على تداخل الدين والقومية معاً، إضافة إلى التعقيدات الحاصلة حول الملف النووي الإيراني، والتي هي امتداد لمسألة سعي إيران للتحول إلى دولة إقليمية بارزة، باعتبار أن الملف النووي هو أحد الأوراق التي تسعى إيران لامتلاكها بوجه الغرب الساعي لإدخالها ضمن البرنامج الغربي، وبما تقتضي مصالحه لا مصالح إيران، إي إعادتها إلى إيران زمن الشاه، فيما تعمل إيران على تحسين شروط المواجهة مستغلة في سبيل ذلك كل ما أتاحه لها الربيع العربي من ساحات جديدة للتمدد والدفاع عن مواقعها التي حازتها خلال العقود الماضية في العراق ولبنان، مستفيدة أيضاً من عودة روسيا لاعباً دولياً وتقدم الصين أكثر نحو المجال الدولي عبر مشروع طريق الحرير.

ومن الضروري الإشارة هنا أيضاً إلى الدور الذي يلعبه الصراع على مصادر الطاقة، حيث عين الغرب والصين على النفط الإيراني، وعين إيران أيضاً على حصار منابع الطاقة في الخليج، والسعي لأن يكون لها مكان في كل اكتشاف جديد للنفط في المنطقة (الساحل السوري واللبناني).

إن تأمل هذه المحددات توّضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن التحرّك الإيراني كان محتماً ومتوقعاً، نظراً لسلوك إيران المعروف تاريخياً من جهة، ونظراً لطبيعة النظام الإيراني وقوة عنصر القومية والدين في المجتمع الإيراني وحجم الضغوط الغربية على طهران أيضاً.

ثانياً: الموقف التركي:

الدوافع التي حكمت الموقف التركي تجاه الربيع العربي، مثلها مثل الموقف الإيراني، كانت محكومة بعدة عوامل داخلية وخارجية، وإن كان بشكل أقل استراتيجية، إذ كان الموقف التركي محكوماً للصعود التركي مع حزب العدالة والتنمية عبر استيقاظ البعدين القومي والديني (العثمانية الدينية) إضافة إلى الخيبة التركية من المواقف الغربية ضدها، سواء الموقف الأميركي أو الاتحاد الأوربي الذي رفض ضمها، أو حلف الأطلسي الذي طالما تعامل مع أنقرة على أنها تابع أكثر مما هي حليف، ولهذا حين أتى الربيع العربي كانت الخيبة التركية من الغرب وصلت ذروتها بالتوازي مع صعود سياسة التوجه جنوباً وشرقاً التي عمل أردوغان على وضعها موضع التنفيذ من خلال استخدام حصان الإسلامويين أداة له.

وجاء الصعود الكردي في سورية ليزيد الهواجس الأمنية التركية ويدفعها للتورّط أكثر في المسألة السورية وغيرها، وربما توريط الغرب لتركيا أيضاً في مسائل المنطقة، ومن موقع حساباته ومصالحه التي اكتشفت أنقرة مؤخراً أنها لا تصب في صالحها في الضرورة، فحصل التوتر والصدام بين المصالح التركية والغربية، وقد ازدادت الأمور توتراً بعد اتهام أنقرة للغرب بلعب دور ما في الانقلاب الذي شهدته تركيا، لتبدأ أنقرة عملية تحوّل لا تزال جارية حتى اليوم تجاه محور روسيا والصين، انعكست بدورها على تدخلاتها في الإقليم، وأجبرتها على التراجع في سورية ومصر ومد نفوذها بالمقابل أيضاً نحو ليبيا وغيرها من الدول في إفريقية.

إن مقارنة الموقف التركي مع الإيراني، ستبين لنا أن الموقف الإيراني أكثر استراتيجية ووضوحاً في أهدافه وسياساته من الموقف التركي الذي تعرّض لتحولات كثيرة، كانت بدورها نتاج التحولات التي جرت على علاقة أنقرة مع الغرب، فيما كانت علاقة طهران واضحة ومحددة في علاقتها مع الغرب وروسيا والصين، وإن اختلفت هنا وهناك فهو اختلاف تكتيكي، وليس استراتيجي على خلاف الموقف التركي.

ثالثاً: موقف دول الخليج:

تاريخياً، لطالما كانت دول الخليج تحت المظلة الأميركية/ الغربية، إلا أن تخلّي الغرب عن نظام مبارك بسهولة وتقدم إيران في المنطقة أيقظ المخاوف الخليجية من أن يتم التضحية بها على حساب

المصالح الجارية والمتحولة في الإقليم والعالم، فعملت بسرعة على تدارك الموقف والسعي لإيجاد موطئ قدم لها في التحولات الجارية لمواجهة النفوذين التركي والإيراني في الإقليم وتقليل الخسائر الناجمة قدر الإمكان عن خسارة النظم الحليفة، ولاستباق التحولات الجارية في العلاقات الدولية عبر مد جسور تواصل مع دول أخرى كالصين وروسيا سعياً لتعويض ما قد يحصل من تراجع في العلاقة الخليجية/ الغربية والتي بلغت أسوأ مراحلها خلال عهد ترامب.

لكن الملاحظ أن الموقف الخليجي تعرّض لانقسام من داخله جرّاء الأزمة الخليجية ودعم كل طرف لمحور مختلف في الربيع العربي، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على قوة الموقف الخليجي.

رابعاً: الدور الإسرائيلي:

تبقى إسرائيل واحدة من اللاعبين الإقليميين في المنطقة رغم عدم بروز الدور الذي لعبته إلى المقدمة قياساً بأدوار اللاعبين الآخرين، إلا أنها بالوقت نفسه لعبت دوراً سلبياً في منع تبلور الخيارات الديمقراطية في المنطقة العربية وفي إجهاض الربيع العربي، لأن السياسة الإسرائيلية تجاه المحيط محكومة أولاً بالعامل الأمني وفي منع بروز قوة عربية أو إسلامية في المنطقة، وفي الصراع بين إيران وإسرائيل حول الملف النووي وملفات كثيرة في المنطقة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه إسرائيل في تحديد المواقف الغربية مما يحصل في المنطقة، إذ كلنا يعلم أن أمن إسرائيل يبقى أولوية للغرب، نظراً لما تقدمه إسرائيل من خدمات أمنية وسياسية للغرب، سواء في تعطيل برامج التنمية العربية أو إجهاض التحول الديمقراطي أو إبقاء سوق السلاح مفتوحاً بسبب الحرب المضمرة بين إسرائيل وجوارها حتى الآن.

إنّ الدارس لمواقف القوى الإقليمية الأربعة أعلاه، سيلاحظ دون شك اجتماعها على مسألة العداء للديمقراطية عربياً، ومنع التحول الديمقراطي في أي من بلدان الربيع العربي، لأن صعود الدور العربي سيكون على حساب أدوارها الإقليمية أولاً، وعلى حساب أمن أنظمتها ثانياً، وعلى حساب وجودها كله وربما (إسرائيل).

وعليه، فإن هذه القوى لعبت دوراً متعمداً في إفشال الخيار الديمقراطي العربي، مستخدمة في سبيل ذلك المال والسلاح ودعم المليشيات وتجيير الإعلام واختراق المعارضات والمجتمعات المدنية وتقديم كامل الدعم للاستبداديات أو دعم بدائل أكثر سوءاً منها لإجهاض الأمل وتخريب النموذج الديمقراطي الذي زرعته التجربة التونسية في الأذهان.

الحسابات والمصالح التي دفعت الغرب للمساهمة بإفشال الربيع العربي

انطلقت المواقف الدولية (روسيا والصين والاتحاد الأوربي وحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأميركية..)، من عدة محددات حددت وحكمت سياستها تجاه الربيع العربي، وهي: محاربة الإرهاب، إمدادات النفط والطاقة، بيع السلاح، الهجرة واللاجئين، الملف النووي الإيراني، صعود الإسلام السياسي، أمن إسرائيل، الصعود الصيني المقلق، والذي قد يكون أحد أبرز العوامل الذي حدّد السياسة الأميركية تجاه ما يحصل في منطقتنا.

حيث أعطت واشنطن الأولوية لمواجهة الصين عبر التخفيف من تواجدها في منطقة الشرق الأوسط ، الذي كان الانسحاب من أفغانستان تجليه الأبرز وتوقيع اتفاق مع بريطانيا وأستراليا، لنكون أمام سياسة أميركية تقوم على توريط الأخرين والتدخل بأقل حد ممكن، الأمر الذي أعطى المجال للقوى الأخرى للتدخل على حساب هذا الانسحاب الأميركي، حيث تقدمت روسيا والصين إقليمياً فيما بقي الاتحاد الأوربي عاجزاً عن اتخاذ أية سياسة تدخليه بالتوازي مع الانقسام الذي أصاب حلف الأطلسي بعد الصراع التركي/ الغربي، مما دفع بعض الدول للتدخل بشكل منفرد مثل فرنسا وإيطاليا في ليبيا، وأيضاً محاولات فرنسا استعادة شيء ما في لبنان؛ قبل أن تفشل في إدارة هذا الملف الصغير الذي يبين المدى الذي بلغته القوى الإقليمية من قدرة على مواجهة الدول الكبرى.

وهذا ما كان ليحصل لولا الدعم الذي تلقته القوى الإقليمية من الصين وروسيا الذين قدمتا كامل الدعم لقوى الثورة المضادة والاستبداديات العربية، فيما انكمش الغرب وارتد نحو سياسته التقليدية القائمة على ثلاثية محاربة تدفق المهاجرين والحفاظ على تدفق الطاقة والنفط ومحاربة الإرهاب، والأسوأ أن الغرب نتيجة إحجامه عن التدخل حين كان يجب عليه أن يتدخل، وجد نفسه أسيراً للقوى الأخرى لتحقيق ذلك.

ولعل اتفاق الاتحاد الأوربي مع تركيا فيما يخص مسألة اللاجئين أبلغ مثال في ذلك، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف أن الدول الغربية التي كان لها المصلحة الأبرز (إذا افترضنا حسن النوايا) في فرض الديمقراطية، قد تراجعت عن دعمها التحول الديمقراطي، أو وقفت موقف المتفرج إزاء الأخرين، حفاظاً على مصالحها، أو ربما مصلحتها (كما تقول مقاربات أخرى) تقتضي ذلك أيضاً، لتكون النتيجة فشل الربيع العربي ووصوله إلى حائط مسدود الذي يقف الجميع أمامه اليوم، ولعل عجز مجلس الأمن الدولي عن إدانة واضحة للانقلاب في السودان، يوضح حجم المأزق الغربي في هذا السياق، ومدى ارتهانه للموقف الروسي والصيني الذين يعملان مع على إنهاء النموذج الليبرالي الغربي ووقف تمدده عالمياً.

المصادر والمراجع:

(١): باراك أوباما، الأرض الموعودة.

(٢): جلبير أشقر، انتكاسة الانتفاضة العربية، دار الساقي.

(٣): رضوان زيادة، التحول الديمقراطي، سوريا نموذجا، دار الريس.

(٤): سلامة كيلة، مصائر الشمولية، دار الريس.

(٥): جلبير أشقر، الشرق الملتهب، دار الساقي.

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا